الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الاربعاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

JAN 14 1992
UN/DC COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثون

الرئيس : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الاعمال : المخدرات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.32
3 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57122 ٥٠٠٠٦(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المخدرات (تابع) (A/46/3 (الفصل السادس ، الجزء هاء) ، A/46/222 و 264 و 336 و 338 و 480 و 511 ؛ A/C.5/46/23)

١ - السيدة الطبجي (تونس) : قالت إنه بالرغم من أن بلدها ليس بلدا منتجا للمخدرات أو بلدا مستهلكا أو بلد عبور غير مشروع ، إلا أنه يساورها قلق شديد إزاء انتشار الاتجار بالمخدرات ، ولاسيما في افريقيا . وان اساءة استعمال المخدرات تهدد لحمة المجتمع بالذات عن طريق تعزيز الجريمة والارهاب وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدد الأرواح البشرية ، ولاسيما أرواح الشبان .

٢ - وبغية التصدي لهذه المشكلة ، من الضروري النظر في الأسباب الجذرية التي تنطوي على الفقر والبطالة والجهل وجميع العناصر الاخرى التي تتألف منها بيئة اجتماعية متدهورة . ومما لا شك فيه أنه تترتب على الحكومات المسؤولية الرئيسية في تصحيح هذه الأوضاع عن طريق وضع التشريعات والترتيبات المناسبة لمنع حالات ادمان المخدرات ولمعالجة هذه الحالات . إلا أن نتائج هذه الاجراءات لن تستمر طويلا ما لم تتحسن المعايير المعيشية عن طريق ايجاد بيئة اقتصادية اجتماعية مؤاتية .

٣ - وقالت إن تونس التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ قد اتخذت اجراء تشريعيا وقائيا يرمي الى منع امكانية تحول بلدها الى بلد عبور بالنسبة لنقل المخدرات غير المشروعة . وأوضحت أن تونس سنت قانونا جديدا لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها ، يعدل العقوبات المعمول بها ويميز بين مستخدمي المخدرات بصورة عرضية والمدمنين وبين الاتجار الفردي والاتجار المنظم بالمخدرات وينص على عقوبات بالسجن لمدد أطول . وبالاضافة الى ذلك ، تنظر وزارة الصحة العامة في أمر وضع أنظمة بشأن استيراد المواد الخام للمؤثرات العقلية وفرض ضوابط محكمة للوصفات الطبية للمؤثرات العقلية . وقد عززت سلطات الجمارك عملياتها لمكافحة المخدرات وتضطلع بعمليات تفتيش منتظمة لمنع الاتجار غير المشروع بها .

٤ - ونظرا الى أنه يجب استكمال الجهود الوطنية باجراءات دولية ، فإن وفدها يرحب بانشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي من شأنه أن يدعم

(السيدة الطبجي ، تونس)

مشاريع التعاون التقني على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها وادمانها بصورة غير مشروعة ولضمان العلاج للمدمنين وتأهيلهم واعادة ادماجهم في المجتمع .

٥ - السيد أونغاتاي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) : قال إن الدول ليست في وضع يمكنها من معالجة مشكلة المخدرات المتزايدة معالجة فردية . وبالتالي فإنه يرحب بمبادرات الامم المتحدة التي ذكر منها على سبيل المثال برنامج العمل العالمي والاعلان السياسي اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، وانشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بموجب القرار ١٧٩/٤٥ .

٦ - وذكر ان لاوس ، باعتبارها بلدا ناميا ، تولي أمر منع الاقليات الإثنية من زراعة خشخاش الافيون في المناطق النائية من أراضيها ، أولوية عليا وأعلن أن لاستراتيجية بلده في مكافحة المخدرات شطران ، يتمثل الشطر الاول في شن حملة لترويج المحاصيل البديلة ، التي قامت في سياقها بعقد اتفاقات تعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، بغية الاضطلاع بمشروع للتنمية الريفية المتكاملة ، فضلا عن ابرام اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية . ويهدف المشروع الى توفير وسائل بديلة لكسب العيش بالنسبة للمقيمين في المناطق الجبلية الذين يزرعون خشخاش الافيون وذلك عن طريق ايجاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية اللازمة للاضطلاع بأنشطة استبدال المحاصيل في المناطق الجبلية وزراعة الارز في المناطق المنخفضة .

٧ - أما الشطر الثاني في الاستراتيجية ، فيتمثل في تدعيم القوانين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد صدر قانون جديد للعقوبات يفرض عقوبات شديدة على المتجرين بالمخدرات ، كما عقدت حلقات دراسية عن المخدرات لموظفي الجمارك والشرطة . وتتضمن الجهود التعاونية المبذولة من جانب حكومة لاو الاشتراك في حلقات تدريبية عقدت في الولايات المتحدة واليابان من أجل موظفي الجمارك والمسؤولين عن انفاذ القوانين ، وفي اجتماع رؤساء الاجهزة الوطنية المختصة بإعمال قوانين مراقبة المخدرات الذي انعقد عام ١٩٩٠ . ووضعت الحكومة أيضا الترتيبات اللازمة للتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة مثل ميانمار وتايلند في مجالات التدريب وتبادل المعلومات بشأن القضاء على انتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة .

(السيد أونغاتاي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

٨ - واختتم بيانه قائلا إن التنفيذ الفعلي لقرار الجمعية العامة ٣ (دإ - ١٧) الذي أعلن الفترة من عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٠ عقد الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات لن يكون ممكنا إلا إذا أنشأت الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى شبكة دولية تتولى هذه المهمة . وأعلن أن حكومته ملتزمة بمواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي في هذا المجال .

٩ - السيد دو مارشان ودانز مبورغ (هولندا) : قال ، متحدثا باسم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه البالغ عددها ١٢ دولة ، إن آثار مشكلة المخدرات تتمثل في تشويه التنمية الاقتصادية وزعزعة الحكومات والقضاء على أرواح الافراد وأسرهم وفي تدمير لحمة المجتمع بالذات . وإن تفاقم المشكلة في السنوات الاخيرة كان نتيجة جانبية للتطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي . وإن طابعها المعقد يتطلب اتباع نهج متكامل يولي إنفاذ القوانين والوقاية من المخدرات والحد من الطلب عليها أولوية متساوية وينطوي على توفير الخدمات اللازمة لذلك على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الصحة العامة وفضلا عن إعمال نظام العدالة الجنائية .

١٠ - وأضاف يقول إنه من الضروري اللازم ، لأسباب أخلاقية وعملية على السواء ، أن تتعاون جميع الدول لمكافحة مشكلة المخدرات . وأن الامم المتحدة التي هي مركز استقطاب هذا التعاون قد اعتمدت ثلاث اتفاقيات هامة بهذا الشأن وكانت آخرها اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وقد وقع الاتحاد الاوروبي وجميع الدول الاعضاء فيه على هذه الاتفاقية وشرعت في عملية التصديق عليها أو انتهت منها وقال إن الاتحاد يحث جميع الدول الاخرى أن تحذو حذوه . وأوضح أن المعالم الاخرى في المجال القانوني تتضمن برنامج العمل العالمي والاعلان السياسي اللذين تم اعتمادهما في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للانشطة المقبلة في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات ، الذي صدر عام ١٩٨٧ وإعلان لندن الذي تم اعتماده في اجتماع القمة الوزاري العالمي للحد من الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين . وأعرب عن ارتياح وفده ازاء التقدم الكبير الذي تم احرازه في تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات .

١١ - وأعرب عن أسف حكومته لأن المعلومات اللازمة المتعلقة بتعزيز هيكل الامم المتحدة المتصل بمراقبة اساءة استعمال المخدرات لم تتوفر في وقت أسبق . وكان

السيد دو مارشان ودانز مبورغ ، هولندا)

ينبغي توفير المعلومات في تقرير واحد في وقت يسبق بكثير موعد مداولات اللجنة الثالثة في هذا الصدد .

١٢ - وأعرب عن دعمه الكامل للتوجيهات الاستراتيجية المقدمة من المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وقال إن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ستواصل تقديم المساعدة المالية للبرنامج ، ودعا جميع الدول الاخرى الى زيادة تبرعاتها الى البرنامج ، الذي ينبغي أن يحصل أيضا على تمويل كاف من الميزانية العادية وقد يكون من المفيد أيضا انشاء صندوق البرنامج المقترح .

١٣ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ ولبرنامج العمل العالمي ، قامت لجنة المخدرات بتحسين سير عملها بوصفها الهيئة التي تتولى وضع خطوط السياسة العامة في هذا الصدد وقد أسدت مشورة قيّمة لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولهيئات الامم المتحدة الاخرى لمراقبة المخدرات . وبعد ذلك ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، القرار ٧٩/١٩٩١ ، بتوافق الآراء ، الذي انضمت اليه الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . ولاشك في أن توفر روح التعاون وتوافق الآراء أمر هام بالنسبة لفعالية عمل اللجنة .

١٤ - واستطرد قائلا إن الدول الاثنتا عشرة تتطلع الى تقرير المدير التنفيذي بشأن النهج المتبعة على الصعيد الاقليمي بالنسبة لمشكلة المخدرات وتأمل في أن تولي جانب تخفيض الطلب على المخدرات المراعاة الواجبة وأشار الى أنه ينبغي عقد اجتماعات اقليمية تتناول موضوع تخفيض الطلب على المخدرات في اطار اجتماع رؤساء الاجهزة الوطنية المختصة بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات . وبالرغم من وجوب تدعيم الآليات القائمة ، إلا أنه يجب تخصيص الموارد بصورة فعالة لتجنب الازدواجية ولضمان توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لجميع هياكل مراقبة المخدرات ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

١٥ - وأوضح أن الاتحاد الاوروبي قد أنشأ فريقا رفيع المستوى من المنسقين الحكوميين الدوليين . قام بوضع خطة أوروبية شاملة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وتقضي هذه الخطة ، التي تركز على الحد من الطلب على المخدرات ، بانشاء مركز أوروبي للرصد يركز على الجوانب الصحية والاجتماعية لمشكلة اساءة استعمال

السيد دو مارشان ودانز مبورغ ، هولندا)

المخدرات . كما تمت مواصلة التعاون الاقليمي عبر فريق بومبيدو الذي اكتسب خبرة واسعة في هذا الميدان .

١٦ - ومن أجل وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منظور سوق أوروبية واحدة ، تقوم الدول الاعضاء في الاتحاد بتدعيم الضوابط على حدودها الخارجية وتكثيف التعاون فيما بينها في الشؤون الجمركية وسوف يستمر الكفاح ضد الجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال فريق تريفي الذي يضم وزيري العدل والداخلية ومن خلال فريق المساعدة المتبادلة الذي يتألف من سلطات الجمارك . وسوف يؤدي انشاء وحدة الاستخبارات الأوروبية المقبلة للمخدرات وانشاء اليوروبول الى تعزيز هذه الجهود .

١٧ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه يتعاونان مع البلدان النامية لمكافحة جميع جوانب مشكلة المخدرات مع المراعاة الواجبة لابعادها الاقتصادية والاجتماعية . وانهما يوفران المساعدة ، في هذا الصدد ، من خلال تنفيذ برامج تنمية ريفية متكاملة ، ومشاريع لاستبدال المحاصيل ، كما يوفران المساعدة أيضا من أجل انفاذ القوانين والمعالجة والوقاية . إلا أن الضرورة تقتضي أيضا اتباع نهج على صعيد دون اقليمي للحؤول دون امتداد الانشطة المتصلة بالمخدرات الى مناطق أخرى . ولذلك ، فإن الاتحاد يدعم الجهود المبذولة لاعادة بناء الهياكل الاقتصادية في اكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا عن طريق منحها الامتيازات ذاتها التي تتيحها لاقل البلدان نموا .

١٨ - وواصل بيانه قائلا ، إن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ، رغبة منه في تجنب تنوع المواد الكيميائية المستخدمة في صناعة المخدرات ، اعتمد لوائح بشأن مراقبة التجارة الخارجية مع دول أخرى ثالثة وانه ينظر في أمر انشاء آلية مماثلة بشأن التجارة داخل أوروبا . وبالاضافة الى ذلك ، وضع الاتحاد قواعد تتصل بغسل الاموال وأوصى بأن تتعاون البلدان من أجل تتبع أثر العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات وتجميدها ومصادرتها .

١٩ - وختم بيانه قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي ، في مكافحته لاساءة استعمال المخدرات أن يتبع نهجا مرنا وعمليات ، بعيدا عن الايديولوجية بغية ضمان الصحة والرفاة الاجتماعي للجميع .

٣٠ - السيد بورجواوغلو (تركيا) : قال إن وفده يؤيد الترتيبات المذكورة في تقرير الامين العام عن هيكل الامم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات (A/46/480) ، ويرى انه يجب أن توفر لبرنامج الامم المتحدة الجديد للمراقبة الدولية للمخدرات الموارد البشرية والمالية الكافية ، كما يرى من الضروري تدعيم البرنامج عن طريق زيادة حصته من الميزانية العادية والتماس تبرعات أكثر سخاء . وأن من شأن زيادة المخصصات أن تجعل البرنامج أكثر استقلالية ومرونة في مجال الادارة وأن تضمن الاستخدام الامثل للاموال والتخطيط السليم الطويل الاجل . وفيما يتصل بترتيبات البرنامج المتعلقة بالموظفين ، فإن تركيا تشدد على أهمية التوظيف على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن .

٣١ - وأعلن أن وفده يؤيد بحزم المقترحات المقدمة من جانب لجنة المخدرات التي تضطلع بدور تنسيقي أساسي . وقال إن بإمكان اللجنة ، عن طريق انشاء لجنة فرعية ، العمل على ترشيد عملها وتعديل جدول أعمالها وتحمل عبء العمل المتزايد وتناول مسائل السياسة العامة بصورة أكثر فعالية في جميع مجالات العمليات الهامة . كما أن من الضروري اتباع نهج متوازن بالنسبة لمراقبة المخدرات . وأعلن أن وفده يعارض بشدة تكاثر مصادر المستحضرات الافيونية ويؤيد ، في هذا السياق ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٤٣ .

٣٢ - وقال إن تركيا ، وهي منتج تقليدي حققت نتائج ملحوظة في نضالها ضد الإنتاج غير المشروع للمخدرات وإساءة استعمالها . وتواجه تركيا ، لوقوعها على "طريق البلقان" ، تحديا متزايدا فيما يتعلق بالمرور العابر غير المشروع وهي تعبئ حاليا موارد ضخمة لرفع هذه التحديات . وتم ، فضلا لجهود حكومة بلده ، مصادرة كميات ضخمة من المخدرات في تركيا وفي بلدان أخرى على طول هذا الطريق . وأشار إلى أن بلده أبرم اتفاقات تعاون ثنائية عديدة في هذا الميدان . ويشارك بنشاط في أشكال مختلفة للتعاون الإقليمي . وتتعاون تركيا على نحو فعال مع البرنامج وهي مصممة على توسيع نطاق هذا التعاون والعمل مع البلدان المانحة الرئيسية . وأعرب في هذا الصدد عن تأييده للاستراتيجية دون الإقليمية التي يتبعها البرنامج بالنسبة لدول البلقان . وقد أجرت تركيا ، وهي من بين البلدان الاقل تاثرا من إساءة استعمال المخدرات ، دراسة علمية لتحديد أسباب هذه الظاهرة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وأشار إلى أن بلده وقع على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وسيسعى بوصفه عضوا في لجنة المخدرات سعيا حثيثا إلى زيادة فعالية اللجنة .

٣٣ - السيد كوستا (البرازيل) : قال إنه يمكن ، وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في تشجيع العمل المشترك في مواجهة مشكلة المخدرات وان الاتجاه المتزايد نحو توافق الآراء يبعث على الاطمئنان . وإن حكومة بلده مستعدة لأن تسهم بجهودها وبالموارد المتاحة في المسعى المشترك في إطار الميثاق والقانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة بالموضوع . ويعدّ توخي أساس قانوني سليم على الصعيد المحلي والدولي على السواء أمرا أساسيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وأضاف أن البرازيل صدّقت مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، واستدرك قائلا إن السلطات البرازيلية قامت ، حتى قبل التصديق عليها ، باتخاذ تدابير واسعة النطاق لدعم العمل ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وفقا لهذه الاتفاقية . وتعلق حكومة بلده أهمية خاصة على تنفيذ نظام دولي لمراقبة المواد الوسيطة والمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات .

٣٤ - وتطرق إلى الحديث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة ، فأعرب عن أسفه لأن لجنة المخدرات لم تتمكن بعد من إجراء استعراض لتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المكلف بدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٤٥ . وأشار إلى أنه يتطلع إلى معرفة آراء المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن هذه التوصيات .

٣٥ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تعزيز هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (A/46/480) أعرب عن ارتياح وفد بلده للنسق الذي يجري به إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وفيما يتصل بإعطاء التوجيهات في مجال السياسة العامة (المرجع نفسه ، الفقرة ١٠) ، والذي ينبغي أن يستند إلى رغبات جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة ، أكد أهمية مناقشات المجلس بشأن توسيع نطاق العضوية في لجنة المخدرات . وفيما يتعلق باختصاصات اللجنة المحددة في قرار المجلس ٣٨/١٩٩١ ، قال إن من المفيد أن تتمكن الأمانة من توضيح المعاني الضمنية لتفسير عبارة "الإشراف التشريعي" التي أشارها الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره .

السيد كوستا ، البرازيل)

٣٦ - ومضى قائلا إن البرنامج حقق بالفعل أهدافا هامة وإن الهيكل المقترح من قبل مديره التنفيذي من شأنه أن يمكنه من أن يكون على مستوى الآمال المعلقة عليه . وأشار إلى أن مشاركة المدير التنفيذي في اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية ستمكنه من ضمان التنسيق والتكامل بين أنشطة مكافحة المخدرات على نطاق كامل منظومة الامم المتحدة وتفادي ازدواجيتها . وتشاطر البرازيل القلق إزاء حجم الموارد المتاحة للبرنامج ، والتي تأتي ٩٣ في المائة منها من التبرعات . ويجب أن يستحث التحدي المتزايد الذي تفرضه مشكلة المخدرات الحكومات على الاستمرار في زيادة تبرعاتها لانشطة مكافحة المخدرات . وقال إن البرازيل تؤيد تأييدا كاملا سعيّ البرنامج إلى تنويع مصادر أمواله من أجل الانشطة التنفيذية وإلى تعبئة التمويل التكميلي من مصادر أخرى متعددة الاطراف وثنائية كما تؤيد قرار اللجنة ٣ (د - ٣٤) الذي يحث الحكومات على تقديم أقصى ما يمكن من الدعم لا سيما عن طريق زيادة التبرعات المقدمة للبرنامج من مصادر خارجة عن الميزانية لأغراض عامة .

٣٧ - السيد كونكو (الكونغو) : رحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأثنى على مديره التنفيذي . وأعرب عن تأييد الكونغو لفكرة اتباع نهج عالمي واستدرك قائلا إن نجاح برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة سيعتمد على اتخاذ إجراءات فعالة ، لا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي . واليوم ، ونظرا للإجراءات التي اتخذت في المناطق ذات الاولوية ، الاندين وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا ، أصبحت افريقيا طريقا هاما للمرور العابر للمخدرات المتجهة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا . علاوة على ذلك ، هناك زيادة مفجعة في استهلاك المخدرات القوية في افريقيا وتأوي المناطق الفقيرة المجموعات المعرضة بشدة لأخطار استهلاك المخدرات . وهناك حاجة ماسة إلى أن يفكر المجتمع الدولي في زيادة برامجه الموجهة إلى افريقيا لتشمل تقرير الإمدادات غير المشروعة والوقاية من الإدمان على المخدرات ومعالجة المدمنين على المخدرات وتأهيلهم .

٣٨ - ومضى قائلا إن التعاون دون الإقليمي لا يزال في مراحله الأولى في افريقيا الوسطى . وقد عقدت في عام ١٩٩٠ في ليبرفيل ، بمساعدة من فرنسا ، حلقة دراسية عن تنسيق السياسة العامة وإعداد برامج دون إقليمية لبلدان افريقيا الوسطى . وأنشأ الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى لجنة دائمة للمخدرات لتنسيق العمل الوطني .

(السيد كونكو ، الكونغو)

ويشعر عدد كبير من البلدان الافريقية بالقلق إزاء عدم كفاية قوانين المنع والقمع لمواجهة الجرائم المتصلة بالمخدرات .

٢٩ - وأعرب عن رغبة وفد بلده في توجيه الشكر إلى فرنسا التي تتعاون معها الكونغو تعاونا وثيقا في تدريب خبرائها من أجل إقامة مختبر لتحليل المخدرات والكشف عنها وتقديم المعلومات والرسائل لوحدات مكافحة المخدرات .

٣٠ - السيد سيزاكي (اليابان) : رحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأثنى على مديره التنفيذي . ولكنه أعرب عن خيبة أمله إزاء التأخر في تقديم تقرير الأمين العام عن الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (A/C.5/46/23) الذي يرى وفد بلده أنه يكتسي أهمية بالغة . وحيث أن البرنامج سيستخدم كنموذجا لإصلاح أجهزة الامم المتحدة فإن الأمر يتطلب اتخاذ قرار مبكر بشأن إطاره وترتيباته حتى يمكنه الاضطلاع بولايته كاملة في أسرع وقت ممكن . وقال إن وفد بلده يأمل أن تدرس اللجنة الخامسة التقرير بعناية وتحاول الوصول إلى نتيجة بشأن أفضل هيكل وأفضل مستوى للموارد . وتساهم اليابان سنويا منذ عام ١٩٧٣ في صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وستساهم هذا العام بمبلغ ٣ ملايين من الدولارات للصندوق الجديد .

٣١ - ومضى قائلا إنه مع بدء سريان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ اكتسب العالم سلاحا قويا . وأوضح أن اليابان في طريقها حاليا لأن تصبح طرفا في الاتفاقية وستشارك في أسرع وقت ممكن مشاركة كلية في التعاون الدولي على أساس الاتفاقية .

٣٢ - وأثنى على عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات الكيميائية اللتين بدأتا على التوالي في اجتماع قمة الارش وفي اجتماع القمة الاقتصادي بهيوستن اللتين أدت فيهما اليابان دورا نشطا . ويعد ما زعم عن تورط مصرف الائتمان والتجارة الدولي في غسل أموال المخدرات على نطاق واسع مثالا نموذجيا لهذا النشاط الإجرامي ويبرز الحاجة إلى وجود جهاز ملائم للتعاون الدولي لوضع حد له . ومن الواضح أن التدابير القائمة لتنظيم التجارة الدولية للمواد الكيميائية لم يمنع تحويلها إلى تصنيع المخدرات غير المشروعة . وتستحق الإنجازات

(السيد سيزاكي ، اليابان)

التي حققتها فرقتا العمل في مكافحة غسل الأموال وتحويل المواد الكيميائية أخيرا الشتاء لكن السؤال الحاسم هو كم هي البلدان التي ستنفذ توصياتها وبأي قدر من الفعالية . ومن الأساسي بالنسبة لجميع الدول أن تصبح أطرافا في اتفاقية عام ١٩٨٨ في أسرع وقت ممكن .

٣٣ - وأعرب عن ترحيب اليابان بتنمية التعاون الإقليمي بإيعاز من برنامج العمل العالمي . ويركز بلده تركيزا خاصا على التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث توجد منطقتان من مناطق العالم الرئيسية الثلاث المنتجة للمخدرات . وقد استضافت حكومة بلده في شباط/فبراير ١٩٩١ اجتماعا لكبار المسؤولين عن قضايا إساءة استعمال المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ عقد في طوكيو بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وحضر الاجتماع ممثلون عن ٤٦ بلدا من بينهم البلدان المنتجة للمخدرات في المثلث الذهبي وفي الهلال الذهبي و ١٣ منظمة دولية واعتُمد إعلان طوكيو لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ الذي تضمن اقتراحا بإنشاء مركز تنسيق لتعزيز وتطوير الاستراتيجيات دون الإقليمية . وسيُنشأ المركز في إطار البرنامج وسيستخدم المرافق القائمة إلى أقصى حد ممكن واضعا في الحسبان ضرورة تفادي الازدواجية .

٣٤ - وتطرق إلى مشاكل المخدرات في اليابان ، فقال إنه تحققت زيادة كبيرة في حجم الكوكايين المصادرة في عام ١٩٩٠ ، خمسة أضعاف السنة السابقة ، وفي عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات . وأوضح أن المخدرات غير المشروعة المتوفرة في اليابان مهرَّبة جميعها تقريبا من الخارج . وستواصل اليابان سياستها القائمة على التعاون من أجل مكافحة مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي ومنع تهريب المخدرات إلى داخل البلد .

٣٥ - ومضى قائلا إن اليابان تعقد منذ عام ١٩٦٣ حلقات دراسية سنوية عن مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات من جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وجمهورية كوريا والشرق الأوسط بهدف تعريفهم بأساليب التقصي التي يستخدمها الآخرون وتعزيز تبادل المعلومات والخبرة . وتقدم أيضا منذ عام ١٩٨٧ مساعدات في هذا الميدان في إطار خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ .

٣٦ - السيد سكيبستيد (الدانمرك) : تكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الاوروبي الخمسة فقال إن إنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يمثل خطوة هامة إلى الامام . ومن المهم على وجه الخصوص التنسيق بين كل من الوظائف القانونية والانشطة التنفيذية داخل الامانة الواحدة . ومع ذلك فثمة حاجة إلى أن تبذل الامم المتحدة مزيدا من الجهود . فإنتاج المخدرات غير المشروعة آخذ في الازدياد كما أصبح الاتجار غير المشروع بها أكثر تنظيما . والإدمان آخذ في التزايد وينشر مسيؤو استعمال المخدرات فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق عالمي .

٣٧ - وأردف قائلا إن العديد من الافراد يتساءلون عما إذا كان يمكن كسب الحرب ضد المخدرات غير المشروعة : وعما إذا كانت المشكلة نمت بقدر يستعصي معه حلها وعما إذا كان يمكن مقاومة كسب تجار المخدرات الفاحش من المعاناة البشرية على نحو فعال . ويجب أن تكون الإجابة بنعم . وتحتل الامم المتحدة مركزا فريدا من نوعه للاضطلاع بهذه المهمة وهناك اتفاق واسع النطاق على الصعيد العالمي ظهر بوضوح في عدد من الاجتماعات الدولية الهامة ، على ضرورة أن تؤدي الامم المتحدة دورا فعالا . وسيمكنها البرنامج الجديد من القيام بذلك .

٣٨ - وأضاف قائلا إن بلدان الشمال الاوروبي ستسهم بأكثر من عشرة ملايين من الدولارات في ميزانية برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١ ، ولكنها تؤكد على أنه يجب أن تتقاسم جميع الدول الاعضاء المسؤولية المالية كما ينبغي أن يأتي الجزء الاكبر من موارده من الميزانية العادية . واستدرك قائلا إنه ينبغي أن يكون النظام المالي لصندوق البرنامج مرنا بدرجة كافية لاجتذاب تبرعات غير مخصصة لاغراض معينة من الجهات المانحة .

٣٩ - وأضاف قائلا إنه إذا ما أريد للامم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر فعالية فإن وجود أمانة موحدة لن يكون كافيا : بل يجب أن تشارك منظومة الامم المتحدة بأسرها كما يجب أن تُنسق الإجراءات التي تتخذها الامم المتحدة مع الجهود الإقليمية والوطنية ومع البرامج التي تشرع فيها المنظمات غير الحكومية . وليس هناك نقص في الولاية ، فعلى سبيل المثال هناك المخطط الشامل المتعدد التخصصات للانشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات وبرنامج العمل العالمي وإعلان لندن وقرارات الجمعية العامة ، ويتعين الآن على البرنامج أن يترجم ولايته إلى إجراءات متضافرة وأن يحدد الاولويات .

(السيد سكيبستيد ، الدانمرك)

٤٠ - وأعرب عن ترحيب بلدان الشمال الاوروبي بتقرير الامين العام عن هيكل الامم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (A/46/480) إلا أنه أعرب عن أسفه لصدوره في هذه المرحلة المتأخرة ولأن التقرير ذي الصلة الذي سيناقش في اللجنة الخامسة (A/C.5/46/23) لم يصدر إلا قبل عدة أيام . وقد جعل هذا من الصعب على الدول الاعضاء أن تحلل مقترحات الامين العام قبل اتخاذ موقف بشأنها .

٤١ - ومضى قائلا إن بلدان الشمال الاوروبي توافق على أن يكون البرنامج مركز تنسيق لاستراتيجية شاملة لمراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم ، وأن يضع الخطط التي سيضطلع بها سواء عل الصعيد الوطني أو من قِبَل البرنامج ، أو التي ستضطلع بها أجهزة الامم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية . وتؤكد هذه البلدان أيضا على أهمية وضع استراتيجيات جديدة وتكميلية إذ أن برنامج المخدرات يتخذ أبعادا جديدة . فلم يوجه ، حتى الآن ، سوى الشيء اليسير من الاهتمام إلى الابعاد الاقتصادية والسياسية التي أصبحت هي ومشكلة المخدرات مترابطة بصورة متزايدة . وأفاد بأن هذه البلدان ترحب بالنيّة في إقامة تعاون أوثق مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الاخرى وأنها ستبدي رأيها في المسائل المالية والإدارية في اللجنة الخامسة .

٤٢ - السيدة سياهروالدين (اندونيسيا) : قالت إن المجتمع الدولي يتقدم من مرحلة تحديد سيناريو لمكافحة إساءة استعمال المخدرات إلى مرحلة العمل التي تتمثل في إقامة برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . إن الولاية الواسعة التي يضطلع بها البرنامج قمينة بأن تعزز قدرة الامم المتحدة على اتخاذ نهج شامل لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي واستخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية .

٤٣ - ومضت قائلة إنه بالنظر إلى ما يضطلع به المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات من مسؤولية تتمثل في تنسيق جميع أنشطة مكافحة المخدرات ، فإن القرار بدعوته للمشاركة في أعمال لجنة التنسيق الإدارية هو خطوة إيجابية . إن تحديد مراكز تنسيق لمكافحة استعمال المخدرات وتجميع دليل إرشادي قمينان بأن يزيدا من دعم التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . وقالت إن وفدها يتطلع إلى معرفة المزيد عن الخطط الرئيسية الإقليمية والقطرية وهي خطط الغرض منها أن تكون بمثابة محكّ لجميع الانشطة الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات .

(السيدة سياهروالدين ، اندونيسيا)

٤٤ - وأشارت إلى أن وفدها يؤيد توسيع نطاق عضوية لجنة المخدرات ذلك أن قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٣٨ و ٣٩ يهدفان إلى تحسين أدائها . فمما يؤسف له أن اللجنة لم تتمكن من النظر في توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، إلاّ أن الموجز الوارد في تقرير الأمين العام (A/46/338) كان مفيدا . وأشارت إلى أنه تم الاحتفاظ بالاستقلال التقني والإداري للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في إطار هيكل برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات ، وأعربت عن ثناء وفدها على الهيئة بوصفها قوة فعالة لمراقبة المخدرات لأغراض طبية وعلمية .

٤٥ - وأضافت قائلة إن اندونيسيا لا تزال تؤكد على التعليم والوقاية علاوة على أنشطة إنفاذ القوانين للحيلولة دون استخدامها كبلد عبور ، وذلك بهدف خلق موقف اجتماعي ثقافي يرفض إساءة استعمال المخدرات . فهو ملتزم بأن يكون شريكا نشطا في قضية مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي .

٤٦ - السيد سيجير (مراقب سويسرا) : قال إن بلده ، بوصفه عضوا في لجنة المخدرات ، شارك بنشاط في جهود المجتمع الدولي ضد الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها وهو من بين المانحين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

٤٧ - وأضاف قائلا إن سويسرا ، إذ يقلقها بصورة مباشرة ، الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ، عززت تشريعها الجنائي ، وتعاونت سلطاتها بحرية مع نظرائها في البلدان الأخرى . وقد أُحرز بالفعل بعض النجاح في مكافحة تبييض النقود ومراقبة المكونات الأساسية للمخدرات . وقد اتخذت حكومته إجراءات للتصديق على الاتفاقيات الرئيسية الثلاث المتعلقة بالمخدرات ، وهي إجراءات ينبغي أن تكتمل في السنة القادمة .

٤٨ - السيد مونتالفو (اكوادور) : قال إن الحملة العالمية للقضاء على الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ينبغي أن تستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وإلى مشاركة المجتمع الدولي بكامله في تحمل المسؤولية . فمنتجو المخدرات ومستهلكوها ملزمون سوية بإيجاد حل ، وهو حل لا يمكن التوصل إليه عن طريق الوصاية أو التسلط . فلن تظهر استجابة إنسانية وعادلة بحق إلاّ بالحوار القائم على الاحترام والتفهم والمساواة .

(السيد مونتالفو ، اكوادور)

٤٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي دراسة الحلول الممكنة في سياقها الاجتماعي والاقتصادي ، إذ أن إساءة استعمال المخدرات وآثارها الرهيبة هي نتيجة لهياكل اجتماعية واقتصادية غير عادلة . وبما أن هذا الداء يهاجم هذه الهياكل ككل ، فينبغي أن يكون الرد هيكليا وشاملا . إن أي حملة لمكافحة المخدرات ، في أمريكا اللاتينية ، لا تتصدى للأزمة الاقتصادية والفقر الساحق ستكون عديمة الجدوى . فعلى النظام الدولي الجديد ، بعد أن أُرسيت قواعده ، أن يطبِّق على هذا الشر نفس مبادئ السوق ، وذلك بطريقة دقيقة ولكن لا هوادة فيها ، إذ أن العرض يأتي بقدر الطلب . فينبغي إعطاء الأولوية للوقاية بدلا من القمع أو إعادة التأهيل . إن أي اقتراح سيكون نوعا من السراب ، ما لم تتخذ تدابير تكميلية مثل استبدال المحاصيل ، ووضع أسعار عادلة للسلع ، وإعطاء ضمانات لتجارة دولية منصفة ، والاستثمار في قطاع الإنتاج ، والتخفيف من عبء الديون الخارجية .

٥٠ - وأردف قائلا إن اكوادور اضطلعت بحصتها من المسؤولية المشتركة عن مشكلة المخدرات وعززت هياكلها القانونية لهذا الغرض . وقد قامت حكومته بالتصديق على اتفاقية فيينا في عام ١٩٩٠ بوصفها إطارا قانونيا لعلاقاتها مع الدول الاخرى . وهي تؤيد جميع المبادرات والجهود البرنامجية المشتركة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها .

٥١ - وفيما يتعلق بتقريرى الامين العام (A/46/480 و 511) ، قال إن بعض الجهود التي بذلها بالفعل برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات جديرة بالثناء وتدعو إلى التفاؤل . على أن البرنامج لا يزال مشغولا بمسائل ادارية وتنظيمية ، ولم يحرز سوى تقدم بسيط في ترشيد عملياته . ولا يزال هناك فيما يبدو قدر كبير من الازدواجية والافتقار إلى التنسيق فيما بين وكالات مراقبة المخدرات ، مما يشط بعيدا عن روح قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ . ومع ذلك ، فإن وفده يؤيد تأييدا كاملا أهداف برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على أمل أن يصبح فعالا باتخاذ التكييفات الضرورية وتوفر التمويل الكافي .

٥٢ - ومضى قائلا إن ما ذكر في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/46/480 ومؤداه "إن على البرنامج أن يعمل وفقا لرغبات واحتياجات الدول الاعضاء والمانحين الرئيسيين" يمكن أن يؤدي إلى حالات من سوء الفهم لا تتفق ومبادئ التضامن والتعامل فيما بين الدول .

(السيد مونتالفو ، اكوادور)

وأضاف قائلا إن وفده يفهم ما تتسم به مساهمات المانحين الرئيسيين من أهمية كبيرة وأعرب عن شعور الوفد بالامتنان لذلك . على أنه لا ينبغي أن يسمح لهؤلاء المانحين بالتأثير من جانب واحد على السياسات . فلكل عضو في المجتمع الدولي ، دون تمييز ، دور في مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها حسب القدرة الاقتصادية . فيجب أن يحرص برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على أن يبني أعماله على هذا المبدأ الانساني ، لا على المعايير المالية .

٥٣ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : قال إن حكومته تعمل على زيادة جهودها في مجال المعالجة وإعادة التأهيل ، في حين تفرض عقوبات جنائية قاسية على إساءة استعمال المخدرات وما يتصل بها من جرائم . وبالإمكان أن تكسر سلسلة المخدرات ، بدرجة أولى عن طريق خفض الطلب . إن شن حملة اعلامية في جميع أنحاء العالم موجّهة بوجه خاص إلى الشباب لا تزال إحدى أكثر الوسائل فعالية لمواجهة انتشار إساءة استعمال المخدرات .

٥٤ - وأشار إلى أنه على الرغم من تعدد الخيارات ، لم يتوفر بعد سلاح حاسم تكسب به المعركة ضد المخدرات . وهناك حاجة إلى استراتيجيات شاملة إذ أن مشاكل المخدرات مترابطة بشكل عميق ، فيجب التصدي لجميع عناصر سلسلة المخدرات - الانتاج والاتجار ، وإساءة الاستعمال - في وقت واحد . وبما أنه لا يوجد بلد معصوم من خطر المخدرات ، ينبغي أن ينضم المجتمع الدولي بكامله في بوتقة من الالتزام المتبادل بتوفير الموارد .

٥٥ - وأضاف قائلا إن ايطاليا على اقتناع بأن الامم المتحدة هي أفضل محفل لهذا العمل ، ولقد كانت من بين أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وهي أيضا من بين المانحين الرئيسيين ، وتؤكد على أهمية زيادة التبرعات المقدمة إلى برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وأشار إلى أن وفده يؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الامين العام (A/46/480) ويحث على الوفاء باحتياجات برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات من الموظفين .

٥٦ - السيد مونتانيو (المكسيك) : أثنى على الاعمال التي اضطلعت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وهي أعمال قيّمة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالنظر

(السيد مونتانيو ، المكسيك)

بموضوعية في الحالة الدولية في ميدان الاتجار بالمخدرات . فينبغي أن تستند الحملة الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى الالتزام الصارم بمبادئ الميثاق والقانون الدولي لا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وفي هذا الصدد ، أعرب عن قلقه إزاء ما ورد من إشارات في تقرير الأمين العام (A/46/480) إلى تقييم الأنشطة الوطنية لمكافحة المخدرات أو توجيه الأعمال التي تتخذها البلدان في هذا الميدان . وأضاف قائلا إن حكومته ترى أن برنامج الأمم المتحدة الدولي الجديد لمكافحة المخدرات أداة حاسمة للتعاون الدولي استنادا إلى احترام القرارات السيادية التي يتخذها كل بلد .

٥٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي للاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات أن تشمل دراسة ما للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتبييض النقود ، واستخدام المواد الكيميائية الاساسية ، والطلب على المخدرات من آثار اقتصادية واجتماعية . وينبغي للبرنامج أن يتبنى نهجا متوازنا ، مع الأخذ في الاعتبار جميع جوانب مشكلة المخدرات وفقا للميثاق ومبدأ المشاركة في المسؤولية ، مع إعطاء اهتمام متوازن للعرض والطلب على السواء .

٥٨ - واستطرد قائلا إن المكسيك تعلّق أهمية خاصة على أنشطة التعاون التنفيذية والتقنية للبرنامج ، وهي أنشطة ضرورية لمساعدة الحكومات على الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذ توصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات . فينبغي أن تستخدم الموارد المتاحة لهذه الأنشطة بطريقة تتسم بقدر من الترشيد والفعالية ، يزيد عما كان عليه الأمر في الماضي . وعليه ، فإن من الاساسي أن تكفل مشاركة الدول في جميع المناطق الجغرافية في القرارات المتعلقة بحشد التبرعات واستخدامها لأغراض أنشطة التعاون التنفيذية والتقنية . وينبغي أن يولى هذا الجانب اهتماما خاصا ، ولا سيما من جانب البلدان التي يمكن أن تستفيد من هذا التعاون . وينبغي أن توفر التقارير اللاحقة عن البرنامج معلومات عن المشاريع الرامية إلى الوقاية من إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في البلدان الصناعية .

٥٩ - وأعرب عن تأييد المكسيك لجهود البرنامج في توفير المساعدات التقنية والعلمية وعن شعوره بلزوم تصعيد هذه الأنشطة . وبالنظر إلى التعاظم المخيف لمشكلة المخدرات ، قال إن هناك حاجة عاجلة إلى تحليل مقارن لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وكفاءتها وفعاليتها .

(السيد مونتانيو ، المكسيك)

٦٠ - وواصل حديثه قائلا إن حكومته بذلت جهودا هائلة لوضع آليات أكثر فعالية من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد صودرت كميات هائلة من المخدرات والمركبات والأسلحة ، واعتقل ما يزيد على ٠٠٠ ٤٥ شخص . والمكسيك تدرك أن هناك حاجة إلى تكييف سياساتها المتعلقة بمكافحة المخدرات لضمان فعاليتها . وهي تعتزم وضع استراتيجية جديدة لمكافحة زراعة محاصيل المخدرات واستخدام آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا ضد منظمات الجريمة التي تقوم بإنتاج المخدرات . وقد وضعت المكسيك سياسة أكثر فعالية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في جميع المناطق وضاعفت جهودها لإزالة المزارع غير المشروعة واعتراض الطائرات التي تستخدم لنقل المخدرات غير المشروعة .

٦١ - وأعرب عن تأييد وفده للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وعن شعوره بالتفاؤل نتيجة التعاون الاقليمي الذي يضم الأنشطة المحلية لكل بلد إلى الجهود المبذولة على صعيد القارة . ومن شأن قيام الأمم المتحدة بإعداد اتفاقية دولية بشأن تخفيض الطلب غير المشروع على المخدرات أن يكمل البرامج التي اضطلع بها حتى الآن . إن إنشاء نظام دولي لتقييم مدى إساءة استعمال المخدرات وتخفيض الطلب عليها أساسي للحصول على صورة واضحة لما يحرز من تقدم وما يواجه من عقبات . وأضاف قائلا إن بلده قرر زيادة مساهمته في برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بمبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار لعام ١٩٩٢ ، على الرغم من الحالة الاقتصادية التي يمر بها ، كدليل على التزامه بالتعاون المتعدد الأطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة .

٦٢ - السيدة سامونته - ليمجوكو (الغلبين) : قالت إن برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات يمثل أول خطوة في سبيل وضع برنامج واحد لمكافحة المخدرات في جميع أنحاء العالم . فالأبعاد الجديدة لمشكلة المخدرات تتطلب وجود نهج أكثر شمولا ومتسما بأكبر قدر من المنطق إزاء مكافحة المخدرات وهيكلا للأمم المتحدة يتسم بقدر أكثر من الفعالية وهو هيكل من شأنه أن يضطلع بدور مركزي في هذه الجهود . ويجب تنسيق الاجراءات التي تتخذها الحكومات لمنع المتجرين بالمخدرات من تحويل قواعد عملياتهم إلى البلدان التي تكون فيها عمليات المراقبة غير كافية .

(السيدة سامونته - ليمجوكو ، الفلبين)

٦٣ - ومضت قائلة إن الفلبين ملتزمة التزاما صارما بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ونظرا لموقع الفلبين الجغرافي ، تقوم تنظيمات لمهربي المخدرات تقع قواعدها في بلدان أجنبية باستخدام هذا البلد كنقطة لنقل المخدرات غير المشروعة بين السفن . وقد انخفضت أنشطة بلدها في مجال القضاء على المخدرات انخفاضا ملحوظا في عام ١٩٩٠ نتيجة للمشاكل السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية . ومن المتوقع أن يتسع نطاق زراعة الماريوانا ، وتسيطر المنظمات الإجرامية على إنتاج الماريوانا وشحنه إلى الأسواق الدولية . وأعربت عن أمل وفدها في إن تزوّد الفلبين ، من خلال الأمم المتحدة ، بالتكنولوجيا الملائمة للقضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة .

٦٤ - ومضت قائلة إن فرص التسويق ينبغي أن تتاح للبلدان المنتجة لغرض تشجيع الأنشطة الاقتصادية البديلة . وقد بذل بلدها في عام ١٩٩٠ مزيدا من الجهود المتضافرة في ميدان التثقيف والإعلام الوقائيين . ويسعى برنامجها المدرسي الشامل للوقاية من إساءة استعمال المخدرات إلى إدخال مفاهيم تعليمية في مجال المخدرات في المقررات الدراسية لغرض تكوين مواقف وأنماط سلوك إيجابية . والغرض من برنامج الوقاية من إساءة استعمال المخدرات بالنسبة لأطفال الشوارع هو تزويد هؤلاء الأطفال ببدائل لجعل حياتهم ذات معنى وإدماجهم في الاتجاه العام .

٦٥ - واستطردت قائلة إن التنفيذ المستمر للإستراتيجية الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، التي بدأت في عام ١٩٧٣ ، لا تزال بمثابة مركز تنسيق للبرامج الحكومية المتعلقة بالوقاية من إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها . وتتضمن الاستراتيجية تنفيذ برامج لتخفيض العرض من المخدرات وتخفيض الطلب على المخدرات في وقت واحد .

٦٦ - ومضت تقول إن الجهود الدولية في مجال مكافحة المخدرات ينبغي أن تركز على إجراء بحوث في طرق سليمة بيئيا لإزالة المحاصيل ، والتصوير والمتابعة من الجو لتحديد المناطق التي تجري فيها الزراعة غير المشروعة ، وإنشاء سلطة تشريعية لمهاجمة الاتجار بالمخدرات بين البلدان المورِّدة والبلدان المستهلكة . وينبغي أيضا مراعاة وضع برنامج تجريبي يتضمن وحدة إنفاذ في مجال المخدرات تنظمها الأمم المتحدة يوفر أفرادها من مختلف البلدان ، واستنباط استراتيجيات لتخفيض الطلب انطلاقا من

(السيدة سامونته - ليمجوكو ، الفلبين)

توسيع نطاق التثقيف الجماهيري ، واتخاذ تدابير موسعة للمعالجة وإعادة التأهيل وبرامج ملائمة للاصلاح الاجتماعي .

٦٧ - السيدة أغويليرا (المكسيك) : تكلمت أيضا باسم الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا ، وأشارت إلى أن وفدها طلب مؤخرا إرجاء النظر في البند ٩٦ بسبب التأخير في تقديم الوثائق ذات الصلة ، وطلب تمديد المهلة المحددة لتقديم مشاريع القرارات بشأن هذا البند . وبناء عليه ، فإنها تقترح بأن تمدد المهلة حتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر وأن يُستوفى النظر في مشاريع القرارات في أسرع وقت ممكن .

٦٨ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : أيّد هذا الاقتراح .

٦٩ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن البند قيد النظر حتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر .

٧٠ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥